اللجنة الوطنية للمسنين
National Commission for Elderly

وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية
Ministry of Human Rights and Social Development

الإستراتيجية والخطة الوطنية لكبار السن في مملكة البحرين

نرتقي بالفرد .. نرتقي بالمجتمع

صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر

اللجنة الوطنية للمسنين

اعضاء اللجنة الوطنية لكبار السن

تم إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للمسنين بقرار رقم ٧٩ لسنة ٢٠١١ والصادر من مجلس الوزراء الموقر، على أن تكون اللجنة برئاسة الدكتورة فاطمة محمد البلوشي وزيرة حقوق الانسان والتنمية الاجتماعية وعضوية كل من:

- السيدة بدرية يوسف الجيب - الوكيل المساعد للرعاية والتأهيل الاجتماعي
- السيدة فتحية عبدالرزاق الكوهجي - مديرة إدارة الرعاية الاجتماعية بوزارة حقوق الانسان والتنمية الاجتماعية
- الدكتور محمد طاهر القطان - مدير إدارة الشئون الدينية بوزارة العدل والشئون الإسلامية
- السيد يوسف محمد - مدير إدارة المطبوعات والنشر بهيئة شؤون الإعلام
- الدكتورة منى محمد الشيخ المحمود - رئيسة مركز ابراهيم خليل كانو الصحي الاجتماعي بوزارة الصحة
- السيدة إيمان مصطفى المرباطي - نائب رئيس الشئون التأمينية للمستحقات التأمينية بالهيئة العامة للتأمين الاجتماعي
- السيدة هند إدريس - رئيسة قسم التخطيط بالمؤسسة العامة للشباب والرياضة
- السيد عز الدين خليل المؤيد - القائم بأعمال معاون الأمين العام لشئون تنفيذ الاستراتيجية بالأمانة العامة بالمجلس الأعلى للمرأة
- السيد حسن عبدالعزيز مراد - مدير إدارة خدمات العملاء بالمؤسسة الخيرية الملكية
- السيد وليد عبدالله الزامل - رئيس مجلس إدارة مركز المحرق للرعاية الاجتماعية
- السيد حسن ابراهيم كمال - الأمين العام بجمعية البحرين الخيرية
- السيدة ريما أحمد بن شمس - رئيسة دار بوكو لرعاية الوالدين
- السيدة فاطمة عبدالرحيم المنصوري - عضو مجلس الإدارة بجمعية الهلال الأحمر البحريني
- السيد سعيد عباس السماك - نائب رئيس مجلس الإدارة بجمعية الحكمة للمتقاعدين

كلمة سعادة الوزيرة

أولت حكومة مملكة البحرين اهتماما خاصا بآبائنا وأمهاتنا كبار السن. وذلك بتوفير أفضل الخدمات والرعاية لهم باعتبارهم يشكلون شريحة اجتماعية كبيرة قدمت الكثير من أجل هذا الوطن. وقد حرصت الحكومة ومن خلال وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية على توفير العديد من الخدمات والبرامج الخاصة برعاية كبار السن والتي شملت كافة الجوانب الاجتماعية والتاهيلية والرعائية والايوائية والصحية والمعيشية.

ويأتي الدور الذي تقوم به وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية بهدف تعزيز الخدمات المقدمة لكبار السن إيمانا من حرص القيادة الرشيدة بأهمية الدور الذي قدمه كبار السن في خدمة المجتمع البحريني.

وتجسيدا لما اقره دستور مملكة البحرين في المادة (٥) والتي تنص على (أن الدولة تكفل تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل) فقد سعت الوزارة وبالتعاون مع الجهات المختصة إلى تبني مشروع قانون الضمان الاجتماعي حيث أصدر صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٦م والذي أسس لعملية منظمة نحو تقنين وتأمين جميع حقوق كبار السن. كما صدر في العام ٢٠٠٩م قانون رقم (٥٨) بشأن حقوق المسنين والذي تم إقراره من قبل السلطة التشريعية وتلا ذلك قرار إصدار اللائحة التنفيذية للقانون والتي تنظم عمل تقديم الخدمات والرعاية لكبار السن.

وقد ضمت استراتيجية الوزارة للأعوام القادمة خططاً إضافية في مجال رعاية كبار السن واستحداث المزيد من الخدمات لهذه الفئة إلى جانب التأكيد على مبدأ الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني و التنسيق مع القطاع الأهلي لدعم خطط وبرامج الوزارة لرعاية كبار السن. وتشهد أعداد المسنين في مملكة البحرين زيادة ملحوظة حيث يشكلون ما نسبته ٣,٨ ٪ من عامة السكان فقد عملت الوزارة ضمن منهج الشراكة المجتمعية على إنشاء بيوت نهارية لكبار السن في مختلف محافظات مملكة البحرين والتي ساهمت بدور كبير في تقديم الخدمات الترفيهية والثقافية والاجتماعية لكبار السن في مناطقهم الأصلية وبالقرب من أهاليهم وجيرانهم ومجتمعهم المحلي مما عزز التجربة وساهم في ضمان الاستقرار النفسي والاجتماعي للمسنين وانعكس بصورة ايجابية على مستوياتهم الصحية والمعيشية.

إلى جانب ذلك تعمل وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وبالتعاون مع وزارة الصحة على توفير الخدمات المختلفة سواء من خلال دور الإيواء التابعة للوزارة أو بيوت الرعاية النهارية إضافة لخدمات الرعاية المنزلية عبر الوحدات المتنقلة والتي انتقلت خدماتها لوزارة الصحة منذ ٢٠٠٩م.

هذا وضمن رؤية مستقبلية تسعى للنهوض بمستوى جودة حياة المسن وضمان مشاركته الفاعلة والمستمرة في الجوانب الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وغيرها من الجوانب الحياتية تبلورت فكرة الاستراتيجية الوطنية للمسنين و الخطة الوطنية لكبار السن والتي كانت ثمرة جهود عمل اللجنة الوطنية للمسنين والتي تضم بين أعضائها ممثلين عن كافة الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والذين يمثلون خبرات كبيرة ومتراكمة في مجال خدمات ورعاية كبار السن بالمملكة.

د. فاطمة بنت محمد البلوشي
وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية
رئيسة اللجنة الوطنية للمسنين

اللجنة الوطنية للمسنين
National Committee for Elderly

الإستراتيجية الوطنية لكبار السن في مملكة البحرين

مقدمة:

تعرف الأمم المتحدة المسن بأنه من بلغ عمر الستين سنة فما فوق. وإن أعداد المسنين عالمياً في تزايد مستمر، كما وتشهد مملكة البحرين معدلات متنامية من حيث أعداد كبار السن نتاج للانخفاض الملحوظ في نسبة الوفيات وارتفاع العمر المتوقع للحياة عند الولادة حيث وصل المعدل بين عامة السكان إلى ٧٤،٨ سنة وتحديداً للنساء ٧٧،٣ سنة وللرجال ٧٣،١ سنة، ومن المتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في معدل العمر المتوقع خلال السنوات العشرين القادمة والذي بدوره سيوسع حجم فئات كبار السن في المملكة.

إن التغيرات التي حصلت على تحسن العمر المتوقع للحياة عند الولادة هو نتاج عدد من العوامل المرتبطة بتحسين مستوى الخدمات الصحية والطبية وتحسن الوضع الاقتصادي وتشخيص أمراض الشيخوخة والتغذية السليمة والخدمات المساندة التي كان لها أثراً إيجابياً وفاعلاً.

ورغم التحسن الذي طرأ على وضع كبار السن إلا أنه توجد مجموعة من التحديات والصعوبات، يأتي في مقدمتها غياب التخطيط الاستراتيجي للعمل مع هذه الفئة وعدم توفير الخدمات المناسبة لتلبية الحاجات الأساسية إضافة إلى ضعف الوعي بقضايا كبار السن مما يعيق استمرار عطاء المسن كرأسمال بشري.

ومن هذا المنطلق فإن اللجنة الوطنية للمسنين تضع خطتها التي تشتمل على مجموعة من البرامج والأنشطة التي تضطلع بها هيئات حكومية معنية ومؤسسات المجتمع المدني المتخصصة إضافة إلى القطاع الخاص وذلك في مجال خدمة كبار السن.

إن تحقيق متطلبات النجاح لهذه الخطة مرهون بتضافر وتعاون مختلف الجهات والعمل على متابعة تنفيذ ما ورد فيها على أن يؤخذ في الاعتبار مسألة في غاية الأهمية وهي أن عدد كبار السن البحرينيين قد نما بشكل واضح حيث أن العدد وكما أوضحه تعداد السكان في العام ١٩٩١م إذ بلغت نسبة إجمالي المسنين ٣,٨٪، في حين بلغت نسبة المسنين البحرينيين ٤,٥٪، من إجمالي عدد السكان، وارتفعت هذه النسبة بين الإجمالي لتصل إلى ٤,٠٪ وبين البحرينيين ٥,٧ ٪ في العام ٢٠٠١ م، في حين ارتفعت في العام ٢٠٠٧ بين السكان البحرينيين حيث بلغت ٦,٣٪ وانخفضت بين الإجمالي فبلغت ٣,٨٪ ، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ١٤,٢٪ في العام ٢٠٢٥م و ٢٤,٣٪ في عام ٢٠٥٠ أي بزيادة ما يعادل ٥ مرات من أعداد المسنين حالياً، هذا كما جاء في تقرير الأمم المتحدة.

لقد استندت الخطة الوطنية للمسنين لمملكة البحرين على ركيزتين هامتين وهما الخطة العالمية للشيخوخة التي اعتمدت في مدريد أبريل ٢٠٠٢م و الخطة الوطنية للمسنين التي اعتمدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، واضعة في الاعتبار التوجهات العامة للإستراتيجية وهي:

- التنمية في عالم آخذ في الشيخوخة.
- الصحة والرفاه مع تقدم العمر.
- تهيئة بيئة تمكينية وداعمة لجميع الأعمار.

الرؤية المستقبلية:

النهوض بمستوى جودة حياة المسن ومشاركته الفعالة المستمرة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وروحياً وسياسياً لجعله مسناً نشطاً.

أن أهم ما يميز الرؤية المستقبلية هي تمكين المسنين من المساهمة الإيجابية والأداء الفعال للعمل بروح تشاركية متجانسة بينهم وبين أفراد المجتمع مما يؤدي إلى تحفيز العاملين مع كبار السن في مختلف القطاعات لتنفيذ أنشطة ومشاريع مشتركة بروح متجانسة وصولاً إلى صياغة رؤية واضحة وشاملة بشئون كبار السن يسترشد بها خلال عملية التطوير المستمر.

الرسالة:

١. توفير الخدمات الرعائية والتأهيلية لكبار السن.

٢. ضمان جودة الخدمات الأساسية المقدمة لكبار السن بما في ذلك الرعائية والتأهيلية لكبار السن.

٣. توفير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية من أجل تحقيق الرفاة لكبار السن.

٤. تشجيع اندماج كبار السن ومشاركتهم الشاملة في المجتمع.

٥. الاستفادة من الطاقات والقدرات الخاصة بكبار السن.

٦. تدعيم دور الأسرة لتقديم أعلى مستويات الرعاية والخدمات التي تتماشى مع التوجهات العالمية في هذا المجال.

٧. تواصل الأجيال بشكل إيجابي وفاعل بما يكفل توفير بيئة تكافلية تمكن من زيادة الاهتمام وتحفيز المجتمع وتوعيته للعناية بكبار السن.

اللجنة الوطنية للمسنين
National Commission for Elderly

٨. تحفيز مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز أدوارها بما يعمق خدمات كبار السن وتواصل عطائهم في المجتمع.

٩. إيجاد بيئة تمكينيه لكبار السن لجعلهم فاعلين في اتخاذ القرار المتصل بحياتهم.

١٠. سن التشريعات وتوفير الحماية القانونية لكبار السن لضمان حقوقهم المناسبة.

القيم:

تعتبر القيم الاجتماعية المنبثقة من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف والقيم العربية الأصيلة الركيزة الأساسية التي تستند وترتكز إليها الخطة الوطنية للمسنين وهذا بدوره سيكفل ويؤدي إلى أداء الرسالة وتحقيق الرؤية المستقبلية وتحقيق جودة حياة المسن في المملكة، وتشكل هذه القيم دلائل ومعايير يستدل بها لتعميق الشراكة المجتمعية والاعتراف بجهود كبار السن عند اتخاذ القرارات و تحديد الأولويات وتوزيع الأدوار ومن بين أهم القيم المساندة مايلي:

١. الأخلاقيات المهنية التي تؤكد على توفير الرعاية ومنح المسن المكانة التي يستحقها.

٢. المساواة وتكافؤ الفرص على مدى الحياة.

٣. التطوير المستمر للجودة بما ينعكس على أداء العاملين في مؤسسات العمل مع كبار السن.

٤. مد جسور التعاون والتواصل بين مختلف الأطراف المعنية بشئون كبار السن.

٥. إشراك مجتمعي مستمر في العمل مع كبار السن وتوظيف منظماته المجتمعية في العمل.

٦. تمكين مقدمي الخدمات ومنحهم الصلاحية والثقة وتعزيز قدراتهم العملية.

٧. العمل من خلال الفريق المتعدد التخصصات لتحقيق رعاية شاملة.

٨. إشراك كبار السن في اتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات.

٩. التركيز على دور الأسرة في تقديم الرعاية والدعم للمسنين .

الأهداف الإستراتيجية :

اعتمدت الأهداف على التوجهات الإستراتجية الثلاثة الآتية:

التوجه الإستراتيجي الأول: التنمية في عالم آخذ في الشيخوخة

١. الاعتراف بالمساهمات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية لكبار السن.

٢. مشاركة كبار السن في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

٣. تأمين فرص العمل المناسبة وضمان الدخل و العيش الكريم لكبار السن.

٤. تحديث نظم الحماية و الضمان الاجتماعي و التأمينات و معاشات الشيخوخة.

٥. العمل على الحد من الفقر والتخفيف من أثاره على كبار السن.

٦. تكافؤ الفرص مدى الحياة في التعليم المستمر والتدريب وإعادة التدريب والتوجيه المهني.

٧. الاستغلال التام لقدرات الناس في جميع الأعمار والفئات.

٨. تعزيز التضامن و التواصل بين الأجيال.

التوجه الإستراتيجي الثاني: الصحة والرفاه مع تقدم العمر

١. تعزيز الصحة وجودة الحياة وتأمين الخدمات الصحية لجميع المناطق بدون تمييز.

٢. وضع سياسات لحماية المسنين من الاعتلالات الصحية.

٣. تأمين التغذية السليمة لفئة كبار السن

٤. تأمين الرعاية الصحية المتكافئة للمسنين والمسنات كافة بدون تمييز.

٥. تطوير و تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأساسية لتلبية احتياجات المسنين وإشراكهم في ذلك.

٦. تأمين المعلومات والتدريب للمختصين في الطب والرعاية الاجتماعية ولمساعديهم.

٧. تأهيل المسنين ذوي الحاجات الخاصة للاحتفاظ بالحد الأقصى من القدرات الوظيفية طوال حياتهم والعمل على إشراكهم التام في المجتمع وتأمين الرعاية المناسبة لهم.

التوجه الإستراتيجي الثالث: تهيئة بيئية تمكينية وداعمة لجميع الأعمار

١. تأمين السكن في البيئة المحلية.

٢. تهيئة بيئة صديقة لجميع الأعمار.

٣. تأمين وسائل النقل الصديقة للمسنين و المسنات.

٤. تأمين الرعاية الاجتماعية المتكاملة.

٥. مكافحة سوء معاملة المسنين.

٦. تعزيز النظرة الإيجابية إلى الشيخوخة.

٧. تعزيز دعم تماسك الأسرة البحرينية.

٨. دعم المنظمات غير الحكومية و منظمات المجتمع المدني الأخرى العاملة في رعاية المسنين.

٩. وضع برامج خاصة بالمسنات تؤمن لهم مستوى من العيش الكريم.

التنفيذ والتقييم والمتابعة:

لوضع الأهداف الإستراتيجية موضع التنفيذ فقد تم وضع إطار عملي وآلية مقترحة يمكن من خلالها تحديد المسئوليات والتنسيق والعمل على متابعة التنفيذ بالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والأهلية والخاصة ذات العلاقة من أجل رصد جميع الأنشطة والبرامج التي تقوم بها كل جهة في إطار تنفيذها للأهداف الإستراتيجية وتفريغها ضمن الأنشطة المتعلقة بإجراءات تنفيذ الخطة الوطنية للمسنين في مملكة البحرين.

كما سيتم تشكيل فريق عمل فني يضم في عضويته من وزارة الصحة، وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية واللجنة الوطنية للمسنين لمتابعة جميع الجهات المعنية لاستلام البيانات وتفريغها وتقييمها بما يكفل الوقوف على مستوى الأداء المتحقق من أنشطة وبرامج الخطة الوطنية للمسنين لدى الجهات المختلفة.

ويتولى الفريق الفني رفع تقرير مفصل عن الخدمات المقدمة لكبار السن في المملكة إلى اللجنة الوطنية للمسنين لمناقشتها ورفع التوصيات بشأن تفعيل الإستراتيجية من خلال الوزارات المختلفة.

يتم رفع مذكرة بالتوصيات من قبل وزير حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية رئيس اللجنة الوطنية للمسنين لدراسة إمكانية تنفيذها بما يحقق أهداف إستراتيجية خدمات كبار السن.

الخطة الوطنية لإستراتيجية كبار السن في مملكة البحرين

ترتكز الخطة الوطنية للمسنين على ثلاث توجهات استراتيجية وهي:-

١. التنمية في عالم آخذ في الشيخوخة.

٢. الصحة والرفاه مع تقدم العمر.

٣. تهيئة بيئة تمكينية وداعمة لجميع الأعمار.

التوجه الاستراتيجي الأول:
التنمية في عالم آخذ في الشيخوخة

الهدف الأول: الاعتراف بالمساهمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكبار السن.

الإجراء:

١. الاعتراف بمساهمات المسنين القادرين في شئون الأسرة والمجتمع المحلي وتشجيع هذه المؤسسات.

٢. تشجيع المسنين على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والحكومية والتطوعية حسب إمكاناتهم وقدراتهم.

٣. توعية إعلامية حول الإنتاجية الاجتماعية والاقتصادية لكبار السن وتقدير مساهمتهم في شئون مجتمعاتهم.

٤. إبراز النماذج الفاعلة للمبادرات والمساهمات الجيدة التي يقوم بها الأفراد المسنون.

٥. دعم مؤسسات المجتمع المدني لتمكينها من استيعاب المسنين ضمن برامجها وأنشطتها.

الهدف الثاني: إشراك كبار السن في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

الإجراء:

١. تمكين المسنين من المشاركة في عمليات صنع القرار، ولا سيما في القضايا التي تخص حياتهم ومشاركة ذوي الخبرة والكفاءة من كبار السن في اتخاذ القرارات التي تتعلق بقضاياهم.

٢. إنشاء منظمات للمسنين وتفعيل دور القائم منها لتمثيلهم في عملية صنع القرار.

٣. مكافحة التمييز الذي يمارس ضد المسنين على أساس السن.

الهدف الثالث: تأمين فرص العمل المناسبة وضمان الدخل والعيش الكريم لكبار السن.

الإجراء:

١. تأمين الأنشطة الاقتصادية المناسبة لعمل المسنين حسب إمكاناتهم وقدراتهم.

٢. إتاحة الفرص لتشغيل المسنين بدوام جزئي وحث القطاع الخاص على تشغيلهم واحتفاظ المستفيدين منهم من نظام المعاش التقاعدي.

٣. تيسير القروض والتسهيلات الائتمانية للمسنين ليتمكنوا من العمل لحسابهم، وتأسيس ودعم المشاريع الإنتاجية التي تشارك فيها المسنات القائمات على رعاية أسرهن، ولا سيما الأرامل والمطلقات.

٤. إتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة المسنين على تصريف منتجاتهم.

٥. مساعدة المسنين الذين يعملون في القطاع غير المنظم على تحسين دخلهم وإنتاجيتهم وظروف عملهم.

٦. مراعاة الاحتياجات الخاصة للمسنين والمسنات والأشخاص الذين يعيشون بمفردهم.

الهدف الرابع: تحديث نظم الحماية والضمان الاجتماعي والتأمينات ومعاشات الشيخوخة.

الإجراء:

١. ضمان المساواة والعدالة بين الجنسين في نظم الحماية والضمان وإعادة النظر في السن الإلزامي للتقاعد للرجال والنساء واعتماد المرونة في ذلك.

٢. تأمين الحماية لفئة المسنين غير الناشطين اقتصادياً والعمل على تلبية احتياجاتهم المعيشية.

٣. مراجعة وتطوير وإصدار تشريعات الضمان الاجتماعي بما يلبي احتياجات المسنين.

٤. ضمان الدعم المادي للمسنين غير المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي وتأمين دخل إضافي للمتقاعد يكفل له مستوى مناسب من العيش الكريم.

٥. وضع مؤشرات لمراقبة وقياس التقدم المحرز في خفض نسبة الفقر.

الهدف الخامس: العمل على الحد من الفقر والتخفيف من آثاره على كبار السن.

الإجراء:

١. مراعاة الاحتياجات الخاصة بالمسنات والطاعنين في السن الذين يعيشون بمفردهم.

٢. مساعدة المسنين على الحصول على فرص عمل مناسبة لتجنب الفقر.

٣. اتخاذ التدابير اللازمة وتصميم برامج مبتكرة لمحاربة الفقر بين المسنين والحد من معاناتهم.

٤. دعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة المدرة للدخل التي يقوم بها كبار السن.

الهدف السادس: تكافؤ الفرص مدى الحياة في التعليم المستمر والتدريب وإعادة التدريب والتوجه المهني.

الإجراء:

١. إتاحة الفرص أمام المسنين لمتابعة دراستهم بدون تمييز.

٢. تنظيم دورات تدريبية للمسنين لاستخدام تكنولوجيا المعلومات.

٣. تكثيف البرامج التدريبية وإعادة التأهيل لاستمرار المسنين في العمل المنتج.

٤. إدخال قضايا المسنين في المناهج الدراسية واعتماد التأهيل المجتمعي لإعداد الناشئة لمختلف المراحل العمرية.

الهدف السابع: الاستغلال التام لقدرات الناس لجميع الأعمار والفئات.

الاجراء:

١. تمكين المسنين من العمل كمربين ومستشارين.

٢. تشجيع المتطوعين من المسنين على استغلال مهاراتهم في العمل مع سائر الأجيال في إطار العمل المجتمعي.

٣. إتاحة الفرص لتبادل المعرفة والخبرات بين الأجيال واستخدام التكنولوجيا الحديثة في إطار البرامج التعليمية.

الهدف الثامن: تعزيز التضامن والتواصل بين الأجيال.

الاجراء:

١. تنظيم حملات إعلامية تثقيفية حول فهم الشيخوخة لجميع الفئات العمرية.

٢. وضع مبادرات لتعزيز التبادل المستمر بين الأجيال وتدريب الناشئة على الأنشطة الموجهة لفائدة المسنين ضمن النوادي الترفيهية والتنشيطية في المؤسسات التعليمية وغيرها.

٣. إتاحة الفرص أمام كافة الفئات العمرية لعقد اللقاءات بينها.

٤. تشجيع الشباب على تقديم الخدمات للمسنين باعتبارها جزءاً من الخدمة الوطنية والتعليم المدني.

٥. حث الجيل الجديد على العناية بالمسنين (مكافآت، ومساعدات مادية وجوائز).

٦. تقديم الدعم للأسرة التي تقوم بإعالة المسنين من العجزة والمقعدين وذوي الاحتياجات الخاصة.

التوجه الإستراتيجي الثاني:
الصحة والرفاه مع تقدم العمر

الهدف الأول: تعزيز الصحة وجودة الحياة وتأمين الخدمات الصحية لجميع المناطق بدون تمييز.

الإجراء:

١. إعطاء الأولوية لتحسين الحالة الصحية لجميع السكان وخاصة كبار السن ممن لا عائل لديهم.

٢. اتخاذ التشريعات والإجراءات الكفيلة للحد من العادات الضارة بالصحة كالتلوث والتدخين والكحول وسوء استخدام الدواء وغيره مع ضمان سلامة الغذاء.

٣. وضع سياسة هادفة لتحسين صحة المسنات وتأخير عجزهن تستهدف أمراض الشيخوخة التي تصيب النساء كهشاشة العظام وغيرها من الأمراض.

٤. توفير نوادي صحية وغيرها من المرافق الخاصة بالنساء وأخرى للرجال من كبار السن لممارسة الرياضة والترفيه.

٥. تدريب وتوفير الأخصائيين المؤهلين في طب الشيخوخة والخدمات الصحية المساندة للاهتمام بصحة كبار السن.

الهدف الثاني: وضع سياسات لحماية المسنين من الاعتلالات الصحية.

الإجراء:

١. اتخاذ تدابير وقائية عبر المراحل الحياتية كافة والتركيز على إتباع العادات الصحية السليمة.

٢. اتخاذ تدابير وتوفير بيئة ملائمة لكبار السن في المرافق العامة لحمايتهم من التعثر والوقوع.

٣. تأمين الكشف الصحي المجاني لكبار السن أو بأسعار مخفضة.

٤. التأكد من سهولة وصول كبار السن للخدمات الصحية المتوفرة.

٥. حمل شركات التأمين على قبول طلبات التأمين الصحي للمسنين والمسنات بأسعار مخفضة عن طريق مخاطبة شركات التأمين لإعطاء مزايا تأمينية بأسعار مخفضة للمسنين.

٦. توعية أفراد المجتمع والمسنين بالإجراءات الصحية والوقائية التي تمكنهم من الاستمتاع بصحة بدنية ونفسية جيدة وشيخوخة سعيدة.

٧. التركيز على تدريب المسنين على أساليب الرعاية الذاتية وتدريب العاملين على رعايتهم.

٨. تنظيم حملات التوعية لتعريف المجتمع باحتياجات المسنين وحقوقهم وطبيعة ما قد يتعرضون له من مشاكل صحية ونفسية، وكيفية التعامل معها.

٩. اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعطاء المسنين والمسنات بطاقات تسهل لهم المعاملة التفضيلية في شتى المرافق والمستشفيات.

١٠. توفير قاعدة معلومات صحية لكبار السن في المملكة.

الهدف الثالث: تأمين التغذية السليمة لفئة كبار السن.

الإجراء:

١. توعية المسنين وتشجيعهم على تناول الغذاء الصحي المتوازن عن طريق إعداد خطة توعية يشارك في إعدادها وتنفيذها وزارة الصحة والمراكز الاجتماعية.

٢. توعية المسنين والمجتمع كافة بالاحتياجات الغذائية السليمة.

٣. دمج الاحتياجات الغذائية للمسنين في مناهج البرامج التدريبية المخصصة لجميع موظفي الصحة والرعاية.

٤. توفير برامج أهلية بدعم حكومي تضمن توفير الغذاء والوجبات المناسبة للمسن الغير قادر في مسكنه بصورة يومية.

الهدف الرابع: تأمين الرعاية الصحية المتكافئة للمسنين والمسنات كافة بدون تمييز.

الإجراء:

١. تطوير وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية لتلبية احتياجات المسنين وتأمين العلاج الصحي المجاني أو بأسعار مخفضة لتكون بمتناول المسنين المحتاجين كافة في جميع المناطق، ومن ضمنها المناطق الريفية والنائية.

٢. تزويد المسنين بالمعلومات اللازمة وتمكينهم من الاستخدام الفعال للخدمات الصحية المتيسرة.

٣. تأمين خدمات طبية وتمريضية للمسنين في المنازل، وخدمات متخصصة بطب الشيخوخة، وعيادات صحية متنقلة تجوب جميع المناطق.

٤. تأمين الأدوية الأساسية والضرورية والأدوات السمعية والبصرية وأطقم الأسنان والأجهزة الطبية للمسنين المحتاجين، أما مجاناً أو بأسعار مخفضة.

الهدف الخامس: تطوير وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأساسية لتلبية احتياجات المسنين وإشراكهم في ذلك.

الإجراء:

١. إشراك المسنين في تخطيط برامج الرعاية الصحية وتنفيذها وتقييمها.

٢. دعم المجتمعات المحلية في تأمين خدمات الرعاية الصحية المتكافئة للمسنين والمسنات.

٣. تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية الأساسية والاختصاصيين الاجتماعيين على المبادئ الأساسية لعلم الشيخوخة.

٤. وضع تشريعات وآليات لتنظيم تأمين الخدمات الصحية للمسنين.

٥. استحداث سجلات وطنية لأصحاب الكفاءات من المسنين يمكن استثمارها في دعم القطاع الأهلي وفي عملية التنمية على نطاق أشمل.

الهدف السادس: تأمين المعلومات والتدريب للمتخصصين في رعاية وصحة كبار السن.

الإجراء:

١. وضع برامج تدريبية تتعلق بعلم وطب الشيخوخة والترويج لها.

٢. إنشاء أقسام متخصصة بطب الشيخوخة في المستشفيات، واستحداث تخصصات في علم الشيخوخة وطب الشيخوخة وتشجيع الطلبة على التخصص فيها.

٣. إعداد وتدريب الكوادر الطبية والاجتماعية لتهيئة فريق العمل المتخصص لرعاية المسنين.

٤. تزويد الاختصاصيين في الرعاية الطبية والاجتماعية ببرامج التعليم المستمر حول صحة المسنين ورفاههم ورعايتهم.

٥. إجراء الدراسات والبحوث المتخصصة وتقديم الدعم اللازم لها.

الهدف السابع: تأهيل المسنين ذوي الاحتياجات الخاصة للاحتفاظ بالحد الأقصى من القدرات الوظيفية طوال حياتهم والعمل على إشراكهم التام في المجتمع وتأمين الرعاية المناسبة لهم.

الإجراء:

١. تأمين التأهيل والرعاية المناسبة للمسنين ذوي الاحتياجات الخاصة، ليحصلوا على حقوقهم في الخدمات والمساعدة، ويحققوا الانخراط الكامل في المجتمع.

٢. توعية المجتمع والمسنين بأسباب الإعاقة وتأمين المعلومات عن كيفية الوقاية منها في مراحل العمر المختلفة.

٣. وضع برامج للعلاج النفسي ونشر المعلومات حول أمراض الشيخوخة لذوي الاحتياجات الخاصة.

٤. تأمين أنواع العلاج التي يمكن أن تخفض معدلات الإعاقة، مثل إزالة المياه البيضاء من العين وتغيير مفصل الورك والركبة، وتيسيرها للمسنين كافة.

٥. تأمين الأطراف الاصطناعية لذوي العاهات الجسدية من المسنين المحتاجين أما مجاناً أو بأسعار مخفضة.

٦. تهيئة البيئة وتأمين الخدمات التي تساعد المسنين ذوي الاحتياجات الخاصة على التكيف مع بيئتهم.

التوجه الإستراتيجي الثالث:
تهيئة بيئة تمكينية وداعمة لجميع الأعمار.

الهدف الأول: تأمين السكن في البيئة المحلية.

الإجراء:

١. توفير البيانات والإحصاءات الخاصة بالمسنين وظروفهم السكنية واحتياجاتهم.

٢. تهيئة البيئة الأساسية المحلية لتأمين السكن المناسب للأجيال كافة.

٣. منح التسهيلات الائتمانية أو التخفيضات الضريبية للأسر الراعية لأعضائها من المسنين لإنشاء أو شراء مساكن بقروض تفضيلية.

٤. تشجيع إنشاء المجمعات السكنية التي يساهم فيها القطاعان العام والخاص.

٥. تأمين أنواع مساكن ملائمة يختار بينها المسنون بحرية واستقلالية، وتحدد تصاميمها ومواقعها بما يتوافق مع حاجاتهم، وتكون تكاليفها في متناولهم.

٦. تأمين تسهيلات مادية للمسنين لإعادة تأهيل منازلهم، لتصبح خالية من العوائق التي تحول دون تنقلهم بسهولة وحرية فيها.

٧. تقديم الدعم المادي للمسنين للعيش في منازل خاصة أو مع أقارب.

٨. ربط المساكن ذات الكلفة المناسبة بخدمات المساعدة الاجتماعية.

٩. وضع قاعدة بيانات خاصة بالإسكان مفصلة حسب نوع الجنس تراعي عنصري السن والإعاقة.

الهدف الثاني: تهيئة بيئة صديقة.

الإجراء:

١. مراعاة احتياجات وقدرات المسنين لدى تصميم الأبنية والمرافق العامة لتكون خالية من العوائق والحواجز.

٢. إقامة مساكن وأماكن عامة مشتركة بين الأجيال من خلال التصميم المناسب.

٣. إنشاء المرافق الترفيهية العامة وإعدادها لخدمة مجتمع تتعايش فيها الأجيال كافة.

الهدف الثالث: تأمين وسائل النقل الصديقة لكبار السن.

الإجراء:

١. تأمين وسائل نقل كافية وملائمة لحاجات المسنين في المناطق كافة، ومركبات للاستعمال الشخصي لذوي الحاجات الخاصة منهم لتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم.

٢. تصميم طرق أكثر أماناً تسهل حركة التنقل وتراعي سلامة المسنين.

٣. تأمين النقل المجاني أو منح تخفيضات وتعريفة خاصة بالمسنين.

الهدف الرابع: تأمين الرعاية الاجتماعية المتكاملة.

الإجراء:

١. إتاحة الفرص لتعزيز العلاقات بين الأجيال والترابط على صعيد العمل الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية.

٢. تأمين أوجه الرعاية الاجتماعية لمساعدة العائدين من المهاجرين المسنين ومساعدتهم على إعادة التكيف مع بيئتهم الأصلية.

٣. تأمين دور لرعاية المسنين، ووضع المعايير الخاصة بها، وتطوير برامجها وهياكلها الإدارية والتنظيمية، وتزويدها بالإمكانات المادية اللازمة والكوادر البشرية المؤهلة.

٤. إعداد الأخصائيين الجتماعيين وتدريب العاملين في رعاية المسنين.

٥. تمكين المسنين من المشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والترفيهية وإنشاء أندية اجتماعية وثقافية تلبي احتياجاتهم.

٦. حث الشباب على المشاركة في تأمين الخدمات والرعاية الاجتماعية للمسنين وتشجيع مساهمة المسنين في الأنشطة التي تنظم لصالحهم.

٧. تشجيع إنشاء جمعيات وتعاونيات وروابط للمسنين وتأمين أوجه الدعم المادي والكوادر المؤهلة للعمل معها.

٨. تطوير أشكال الرعاية المؤسسية وإتاحتها لعدد أكبر من المسنين المحتاجين إليها واستحداث أنماط أخرى من الرعاية مثل الأسر البديلة من الأقارب والرعاية المنزلية وجليس المسن وإشراك القطاع الخاص بإقامة مباني بأجر.

٩. تأمين خدمات توجيه وإرشاد خاصة بالمسنين.

١٠. وضع برامج لإعداد المسنين لمرحلة التقاعد وبرامج الوقاية من العجز.

١١. تشجيع المسنين على العمل التطوعي والمساعدة الذاتية.

الهدف الخامس: مكافحة سوء معاملة المسنين.

الإجراء:

١. رصد ممارسات سوء معاملة المسنين إن حدثت للحد منها، واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحتها صوناً لكرامتهم وحقوقهم.

٢. إصدار التشريعات والقوانين الكفيلة بحماية المسنين في المملكة التي تدعو الحاجة لها.

٣. تعزيز المؤسسات القضائية أو الاجتماعية المختصة لتتولى حماية المسنين.

٤. تنظيم حملات توعية حول سوء معاملة المسنين وسبل الوقاية منها، وتوعية المسنين بموضوع المواطنة والحقوق المدنية.

٥. وضع خدمة « الخط الساخن » لإغاثة المسنين في الحالات الطارئة، ومن ضمنها حالات التعرض للعنف أو الأزمات الصحية.

الهدف السادس: تعزيز النظرة الإيجابية إلى الشيخوخة.

الإجراء:

١. حث وسائل الإعلام على إبراز الصورة الايجابية للمسنين، والتركيز على مساهمتهم في المجتمع، وتنظيم حملات توعية حول الشيخوخة بصفتها مرحلة من مراحل العمر، وتوجيه الأجيال الصاعدة والمسنين للتواصل والتعامل فيما بينهم.

٢. العمل على تضمين الكتب المدرسية معلومات عن مساهمات كبار السن في المجتمع.

٣. تشجيع إقامة حفلات التكريم للمسنين يشارك فيها أفراد من جميع الأعمار.

٤. تعزيز دور المنظمات غير الحكومية التي تعنى بقضايا المسنين وتعبئة مواردها، وإشراك المسنين في أعمالها ليس باعتبارهم مستفيدين من هذه المنظمات، بل أعضاء فاعلين في برامجها وخدماتها.

الهدف السابع: تعزيز ودعم تماسك الأسرة البحرينية.

الإجراء:

١. سن التشريعات التي تكفل رعاية المسنين ضمن أسرهم وتؤمن العيش الكريم لهم.

٢. وضع برامج التوعية الأسرية حول التعايش مع المسنين ورعايتهم.

٣. دعم دور الأسرة في رعاية المسنين من خلال ترسيخ العادات والتقاليد والقيم التي تشجع على احترام المسنين ورعايتهم ضمن الأسرة.

٤. تأمين الدعم المادي والخدمات الاجتماعية للأسرة لتمكينها من رعاية أفرادها المسنين وللمسنين أنفسهم لتمكينهم من الاستمرار في العيش في منازلهم.

٥. تأمين وتقديم دعم خاص للمسنات الأرامل وغير المتزوجات وتحديد السبل لتلبية احتياجات المسنات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية بحسب الاحتياج.

٦. توجيه وسائل الأعلام كافة إلى تعزيز دور الأسرة وتكريسها بصفتها محيطاً طبيعياً وبيئة أساسية لرعاية المسنين.

٧. تقديم المساعدة للقائمين بالرعاية من المسنين والأسر التي يقومون برعايتها، عن طريق المساعدات الاجتماعية والإرشاد والمعلومات، وتعزيز الدور الإيجابي للأجداد والجدات في تنشئة أحفادهم.

الهدف الثامن: دعم المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى العاملة في رعاية المسنين.

الإجراء:

١. تأمين الدعم المادي ومنح التخفيضات الضريبية والإعفاءات من الرسوم الجمركية للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى العاملة في رعاية المسنين.

٢. تشجيع منظمات المجتمع المدني على وضع وتطوير البرامج الخاصة برعاية المسنين.

٣. وضع آلية تعاون وتنسيق وطنية لكافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في رعاية المسنين.

٤. وضع المعايير اللازمة لتنظيم عمل المؤسسات الرعائية للمسنين.

٥. تعزيز دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتشجيع مشاركتها وتعبئة مواردها لتنفيذ الخطط الوطنية للمسنين.

٦. إصدار بطاقات المجتمع المدني لإشراك المسنين في أعمال المنظمات غير الحكومية باعتبارهم أعضاء فاعلين في خدماتها وبرامجها وليس فقط مستفيدين منها.

الهدف التاسع: وضع برامج خاصة بالمسنات تؤمن لهن مستوى من العيش الكريم.

الإجراء:

١. مراعاة الاحتياجات الخاصة بالنساء المسنات والطاعنات في السن واللواتي يعشن بمفردهن.

٢. تيسير القروض والتسهيلات الائتمانية للمسنات، لتمكينهن من العمل لحسابهن، وتأمين المساعدة المادية للعاملات في القطاع غير المنظم.

٣. تنظيم الحماية لتأمين حد أدنى من الدخل للمسنين الذين ليس لهم مصدر دخل ولا سيما الذين يعيشون بمفردهم.

٤. تأمين فرص عمل مناسبة للمسنات حسب إمكانياتهن وقدراتهن.

٥. تأسيس ودعم المشاريع الإنتاجية التي تشارك فيها المسنات القائمات على رعاية أسرهن، ولا سيما الأرامل والمطلقات في المناطق كافة، وتأمين المساعدة المادية للجدات اللواتي يعنين بتربية أحفادهن أو إعالتهم لأسباب متعددة.

٦. مكافحة كافة أشكال التمييز على أساس الجنس في التشريعات والقوانين وفي تطبيقها، فهي تحد من استفادة المسنات من المعاشات التقاعدية والمشاركة الكاملة في عملية التنمية.

اللجنة الوطنية للمسنين
National Committee for Elderly

٧. تأمين الحماية للمسنات غير الناشطات اقتصادياً، وتلبية احتياجاتهن المعيشية، وحمايتهن من العنف وسوء المعاملة.

٨. تعزيز وتطوير مشاركة المسنات في عمليات صنع القرار حول القضايا التي تمس حياتهن.

٩. إتاحة الفرص أمام المرأة المسنة لمحو الأمية أو متابعة التأهيل والتعليم، بغية تمكينها مادياً من الاعتماد على الذات.

١٠. تشجيع مساهمات المسنات في شئون المجتمع المحلي.

الهدف العاشر: تأمين الرعاية والحماية للمسنين والمسنات في حالات النزاعات المسلحة والحروب والاحتلال والحصار.

الإجراء:-

١. التوعية والتعريف بمضمون إعلان الأمم المتحدة بشأن النساء والأطفال أثناء الطوارئ والمنازعات المسلحة (١٩٧٤).

٢. تفعيل دور جمعيات حقوق الإنسان المحلية والعربية والدولية في ملاحقة ومقاضاة مجرمي الحرب الذين يرتكبون الفظائع بحق المدنيين، ومن ضمنهم المسنين.

٣. تلبية الاحتياجات الأساسية للمسنين المتأثرين بحالات النزاع المسلح أو الحرب أو الاحتلال أو الحصار.

٤. إعطاء الأولوية للمسنين في خطط الإغاثة وتأمين الخدمات والسلع لهم، وخاصة المسنين الذين يعولون أسرهم.

اللجنة الوطنية للمسنين

National Commission for Elderly

وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية

Ministry of Human Rights and Social Development